كتاب الفرائض لأبي زكريا الأنصاري الشافعي (823هـ - 926هـ)

دراسة وتحقيق
م.د. زهرة عباس مزهر العامر

المقدمة:

الحمد لله الذي به اعتمدنا وعليه توكلنا واليه أنبنا واليه المصير، ونحمده ونستعين به ونشكره على نعمة دينه وعظيم منة، ونسأله أن يمن علينا بإتباع حبيبه والسير على سنته. والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده وصفوة خلقه الذي أرسله رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.
أما بعد:

فقد كانوا في الجاهلية يورثون الرجال والكبار دون غيرهما، ثم كان في أول الإسلام بالتحالف والنصرة، ثم نسخ إلى التوارث بالإسلام والهجرة، ثم نسخ إلى وجوب الوصية، ثم نسخ بآيات الموارث، قال تعالى: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَعْمًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنْ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا} (1).

وقال تعالى: {وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَالْأُخْتِ أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ} (2).

وقال تعالى: {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكُلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} (3).

وقد جعلت خطتي في البحث من قسمين: الدراسي، والتحقيقي. القسم الدراسي، وفيه ملخص عصر شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري والقسم الثاني التحقيق وقد اشتمل على كتاب الفرائض للشيخ زكريا الأنصاري.

منهجي في التحقيق

يتلخص منهجي في التحقيق بالنقاط التالية:

- 1- قابلت النسخ التي تمكنت من الحصول عليها، فلم أجد بينها اختلافاً إلا في عدة أماكن، أشرت إليها في موضوعه وأثبت ما رأيته مناسباً.
- 2- ذكرت موضوع الآيات من القرآن الكريم، سورتها، ورقمها.
- 3- خرّجت الأحاديث النبوية وآثار الصحابة الواردة في نص الكتاب (الفرائض) فقط من كتب الحديث المعتمدة.
- 4- قمت بتوثيق الأقوال والمسائل الفقهية في المذهب الشافعي من مصادرها إذا كانت مطبوعة، وقد اعتمدت كذلك على بعض الكتب المتأخرة عنه مثل كتاب (مغني المحتاج) للخطيب الشربيني وكتاب (المهذب) للشيرازي.
- 5- ذكرت في الهامش ما رأيته ضرورياً من التعليقات المتممة من الكتب الفقهية لتوضيح بعض المسائل.
- 6- قمت بترجمة الأعلام الواردة في النص من غير المشهورين، وذكرت مصادر الترجمة ولم أترجم للأعلام المشهورين أمثال (الخلفاء الراشدين) لعدم الحاجة إلى ذلك.
- 7- ترجمة للكتب التي ورد نكرها في النص المحقق، وأشرت إلى مصادر الترجمة.
- 8- شرحت بعض العبارات والمصطلحات الفقهية التي تحتاج إلى الشرح مستعينة بكتب المعاجم اللغوية والفقهية.
- 9- وضعت الأقواس () للآيات والأحاديث النبوية، والقوسين المعقوفين { } لما يضاف إلى النص.
- 10- قمت بعمل فهرس للأحاديث والكتب والأعلام والمصطلحات الفقهية والحديثية والإصولية الواردة في النص.

حياة أبي يحيى زكريا الأنصاري

ولد أبو يحيى زكريا الأنصاري في عصر المماليك البرجية (4) ، الجركسية (5) التي أخذت الحكم من المماليك البحرية سنة/784هـ. واستمر حكمهم على مصر والنشام إلى سنة/923هـ التي استولى فيها السلطان سليم العثماني على مصر عاصر الأنصاري القسم الأكبر من حكم سلاطين المماليك

البرجية وحضر مبايعة خمسة منهم، وهم:-

1.الناصر محمد بن قايتباي(ت904هـ).

2.وخاله الظاهر قانصون(ت906هـ).

3.والأشرف جان بلاط(ت906هـ).

4.والعادل طومان باي(ت923هـ).

5.والأشرف قانصوه الغوري(922هـ)(6)

وقد عاش الشيخ الأنصاري في فترة كان فيها ازدهار علمي حيث بناء مراكز التعليم وتأليف الكتب، على رغم الأحداث السياسية والاجتماعية التي كانت تسود البلاد الإسلامية وقتها لكنها بقيت محفل علمي تحتضن العلم والعلماء وكانت القاهرة واحدة منها حيث كان الشيخ زكريا الأنصاري(ت926هـ) من ابرز علماء هذه الفترة ولا بد أن هناك أسبابا وعوامل أثرت في ازدهار هذه الحركة(7)والشيخ الأنصاري هو:زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الخزرجي(8) السنيكي(9)القاهري الأزهري الشافعي،لقبه:زين الدين،كنيته:أبو يحيى،لم يعرف له ولد بهذا الأسم،وأغلب الظن أن هذه الكنية جاءت مما اعتاد الناس من أن يكونوا زكريا بأبي يحيى،ويحيى بأبي زكريا.

ولادته:ولد في بلدة(سنيكة)(10) سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة على القول الراجح(11)، نشأ طالباً للعلم حيث بدأ بالدراسة على شيوخ بلة سنيكة،فحفظ القرآن وقرأ عمدة الأحكام وبعض مختصر التبريزي وحفظ المنهاج،للنووي التي،وألفية ابن مالك والشاطبيتين،وحفظ المنهاج في الأصول للبيضاوي وبعض الفية الحديث للعراقي،وقد درس على شيوخ عصره،وقرأ عليهم جميع العلوم المتداولة في ذلك الزمان،حتى أصبح يؤلف في أكثرها.وتصدى للتدريس في حياة غير واحد من شيوخه،وقد وصل مرتبة علمية عالية واستحق ثناء العلماء(12).

درس زكريا الأنصاري على أكثر علماء زمانه منهم شمس الدين محمد بن عمر بن أحمد أبو عبد الله الواسطي الغمري المحلي(13)وشمس الدين محمد بن علي بن محمد بن يعقوب القاباني القاهري الشافعي أبو عبد الله(14) ومن تلامذته:زين الدين عمر بن أحمد بن علي الشماع أبو حفص الحلبي الشافعي(15)وشهاب الدين أحمد بن حمزة أبو العباس الرملي الأنصاري الشافعي(16)أما عقيدته:فهو:أشعري العقيدة،شافعي المذهب،صوفي الطريقة(17)وكانت وفاته:على ما ذكره المؤرخين:إنه توفي في سنة(926هـ)،وذكر بعضهم الآخر:إنه توفي في سنة(925هـ)(18)، وللشيخ الأنصاري آثار وكتب منها:أحكام الدلالة على تحرير الرسالة-طبع بهامش الرسالة بغير عنوان عدا:شرح الشيخ زكريا الأنصاري-مطبعة التقدم العلمية بمصر 1346هـ.

النص المحقق

(كتاب الفرائض)(19)

يبدأ من تركة (20) الميت (21) بما تعلق (22) بعين كزكاة (23) وجان (24) ومرهون وما مات مشتريه مفلساً (25) فبمؤن (26) تجهيز (27) ممونه بمعروف (28) فبدينه (29) فوصيته من ثلث باق والباقي لورثته بقرابة (30) أو نكاح أو ولاء (31) أو اسلام
{الشرح}*

أي مسائل قسمة (32) المواريث (33)، جمع فريضة، بمعنى مفروضة: أي مقدره لما فيها من السهام (34) المقدره فغلبت على غيرها. والفروض لغة التقدير. وشرعاً (35) هنا نصيب مقدر شرعاً للوارث. والأصل (36) فيه قبل الإجماع (37). آيات المواريث والأخبار (38) كخبر الصحيحين. (الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فأولى (39) رجل ذكر) (40) وعلم الفرائض (41) يحتاج كما نقله القاضي (42) عن الأصحاب (43) إلى ثلاثة علوم (44)، علم الفتوى وعلم النسب وعلم الحساب يبدأ من تركة الميت (45) وجوباً (46) بمال أي بحق تعلق بعين منها لا بحجر (47) والعين التي تعلق بها الحق، كزكاة أي كمال وجبت فيه لأنه كالمرهون بها وجان لتعلق (48) ارش (49) الجناية بربقته ومرهون لتعلق (50) دين المرتهن به وما أي (51) ومبيع (52) مات مشتريه مفلساً بثمنه (53)، ولم يتعلق به حق لازم (54) ككتابة (55)؛ لتعلق حق فسخ البائع به سواء أحجر (56) عليه قبل موته أم لا أما تعلق حق (57) الغرماء (58) بالأموال بالحجر فلا يبدأ فيه بحقهم بل بمؤن التجهيز كما نقله في (59) الروضة عن الأصحاب في الفلاس (60) فبمؤن تجهيز ممونه من نفسه وغيره فهو أعم من قوله بمؤونة تجهيزه بمعروف بحسب يساره (61) وأعساره (62) ولا عبرة بما كان عليه في حياته من أسرافه (63) وتقتيره وهذا من زيادتي فبقضاء دينه (64) المطلق (65) الذي لزمه لوجوبه عليه فبتنفيذ وصيته وما ألحق بها كعتق (66) علق بالموت وتبرع نجز (67) في مرض الموت من ثلث باق وقدمت على الإرث لقوله تعالى: (من بعد وصية يوصى بها أو دين) (68) وتقديماً لمصلحة الميت كما في الحياة ومن للإبتداء فتدخل الوصايا بالثلث وبيعضه والباقي من تركته من حيث التسلط عليه بالتصرف لورثته على ما يأتي بيانه. ولالإرث أربعة أسباب (69) لأنه أما بقرابة خاصة أو نكاح أو ولاء أو اسلام أي جهة فتصرف التركة أو باقيها كما سيأتي لبيت المال (70) إرثاً للمسلمين عسوية لخبر أبي داود (71) وغيره (أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه) (72) وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث شيئاً لنفسه بل يصرفه للمسلمين ولأنهم يعقلون (73) عن الميت كالعسبة (74) من القرابة ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك وصرفه لمن ولد أو أسلم أو أعتق بعد موته أو لمن أوصى له لا لقاتله (75) وقد أوضحت ذلك في شرح الروض (76) (77) ولالإرث أيضاً

شروط(78)ذكرها ابن الهائم(79)في فصوله(80) وبينتها في شرحها(81)وله موانع(82)تأتي والمجمع على إرثه من الذكور عشرة ابن وابنه وإن نزل وأب وأبوه وإن علا وأخ مطلقا وعم وابنه وابن أخ لغير أم وزوج وذو ولاء من الإناث سبع بنت وبنت ابن وإن نزل وأم وجدة وأخت زوجة وذات ولاء(83) {الشرح}

والمجمع على إرثه من الذكور بالاختصار(84)عشرة وبالبسط(85)خمس عشرة ابن وابنه وإن نزل وأب وأبوه وإن علا وأخ مطلقا أي لأبوين أو لأب أو لأم وعم وأبنة وإن نزل وأبن أخ لغير أم أي لأبوين أو لأب في الثلاثة وإن بعدوا وزوج وذو ولاء.والمجمع على إرثه من الإناث بالاختصار سبع وبالبسط عشرة(86)بنت وبنت ابن وإن نزل أي الابن وأم جدة أم أب وأم أم وإن علنا وأخت مطلقا وزوجة وذات ولاء وتعبيري بذو ولاء وذات ولاء أعم من تعبيره(87)بالمعتق والمعتقة فلو أجمع الذكور فالوارث أب وابن وزوج أو إجتمع الإناث فالوارث بنت وبنت ابن وأم وأخت لأبوين(88)وزوجة أو أجمع الممكن منها فالوارث أبوان وابن(89)وبنت وأحد زوجين فلو لم يستغرقوا صرفت كلها أو باقيةا لبيت المال وإن انتظم وإلا رد(90)ما فضل على ذوي فروض غير زوجين بنسبتها(91)

{الشرح}

فلو اجتمع الذكور فالوارث أب وابن وزوج لأن غيرهم محجوب(92)بغير الزوج ومسألتهم من أنثى عشر(93)ثلاثة للزوج واثنان للأب(94)والباقي للابن أو أجمع الإناث فالوارث بنت وبنت ابن وأم وأخت لأبوين(95)وزوجة وسقطت الجدة بالأم وذات الولاء بالأخت المذكورة كما يسقط(96)بها الأخت للأب وبالبنت الأخت للأم ومسألتهن(97)من أربعة وعشرين(98)ثلاثة للزوجة واثنان عشر للبنات وأربعة لكل من بنت الأبن والأم والباقي للأخت أو اجتمع الممكن اجتماعه منهن أي من الصنفين فالوارث أبوان أي أب وأم وابن وبنت وأحد الزوجين(99)أي الذكر إن كان الميت أنثى والأنثى إن كان الميت ذكرا والمسألة الأولى أصلها من اثني عشر(100)وتصح من ستة وثلاثين والثانية من أربعة وعشرين(101)وتصح من اثنين وسبعين فلو لم يستغرقوا(102)أي الورثة من الصنفين التركة صرفت كلها عن فقدوا كلهم أو باقيةا وهو من زيادتي إن وجد بعضهم وهو ذو فرض لبيت المال أرثا إن إنتظم أمره بأن يكون الإمام(103)عادلا(104)والا أي وإن لم ينتظم رد ما فضل عن الورثة على ذوي فروض غير زوجين بنسبتها أي فروض من يرد عليه(105)ففي بنت وأم يبقى بعد إخراج فريضتهما سهمان من ستة للأم ربعهما نصف سهم فتصح المسألة من اثني عشر إن أعتبر مخرج النصف ومن أربعة وعشرين إن أعتبر مخرج الربع وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار على التقديرين إلى أربعة للبنات ثلاثة للأم واحد(106)وفي بنت وأم زوج يبقى

بعد إخراج فروضهم سهم من أثنى عشر ثلاثة أرباعه للبنت وربعه للأم فتصبح المسألة من ثمانية وأربعين وترجع بالإختصار إلى ستة عشر للزوج أربعة وللبنات تسعة وللأم ثلاثة(107). وفي بنت وأم وزوجة يبقى بعد إخراج فروضهن خمسة من أربعة وعشرين للأم ربعها سهم وربيع فتصبح المسألة من ستة وتسعين وترجع بالإختصار إلى اثنين وثلاثة للزوجة أربعة وللبنات أحد وعشرون وللأم سبعة ولو كان ذو الفروض واحدا كبنت رد عليها الباقي أو جماعة من صنف واحد كبنت فالباقي بينهن بالسوية(108) والرد ضد العول(109) الأتي لأنه في قدر السهام ونقص من عددها والعول نقص من قدرها وزيادة في عددها ثم ذوو أرحام(110) وهم جد وجدة ساقطان وأولاد بنات وبنات أخوة وأولاد أخوات وبنو أخوة لأم وعم لأم وبنات أعمام وعمات وأخوال وخالات(111) ومدلون بهم(112)

{الشرح}

ثم إن لم يوجد من ذوي الفروض الذين يرد عليهم ورث ذوو أرحام وهم بقية الأقارب وهم أحد عشر صنفا جد وجدة ساقطان كأبي أم وأم أبي أم وإن عليا وهذان صنف(113) وأولاد بنات لصلب أو لابن من ذكور وإناث وبنات أخوة لأبوين أو لأب أو لأم وأولاد أخوات كذلك وبنو أخوة لأم وعم لأم أي أخو الأب لأمه وبنات أعمام لأبوين أو لأب أو لأم(114) وعمات بالرفع وأخوال وخالات ومدلول بهم(115) أي بما عدا الأول إذا لم يبق في الأول من يدلي به ومن أنفرد منهم حاز جميع المال ذكر كان أو أنثى وفي كيفية توريثهم(116) مذهبان أحدهما وهو الأصح مذهب(117) أهل التنزيل(118) وهو أن ينزل كل منهم منزلة من يدلي به والثاني مذهب أهل القرابة(119) وهو تقديم الأقرب منهم إلى الميت ففي بنت بنت وبنات بنت بنت ابن المال على الأول بينهما ارباعا وعلى الثاني لبنت البنت لقربتها إلى الميت وقد بسطت الكلام على ذلك فب غير هذا الكتاب هذا كله إذا وجد أحد من ذوي الأرحام وإلا فحكمه(120) ما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام(121) إنه إذا جات الملوك في مال المصالح وظفر به أحد يعرف المصارف أخذه وصرفه فيها كما يصرفه الإمام العادل وهو على ذلك قال والظاهر وجوبه

(فصل) الفروض(122) في كتاب الله نصف لزوج ليس لزوجته فرع(123) وارث ولبنت وبنات ابن وأخت لغير أم منفردات، وربيع لزوج لزوجته فرع وارث ولزوجه ليس لزوجها ذلك. وثمن لها معه وثلثان لصنف(124) تعدد ممن فرضه

{الشرح}

(فصل) في بيان الفروض وذويها: الفروض بمعنى الأنصاء(125) المقدره في كتاب الله تعالى للورثة ستة بعول وبدونه ويعبر عنها بعبارات أخصرها الربع والثلث وضعف كل ونصف فأحد الفروض

نصف وبدأت به الجمهور لأنه أكبر كسر مفرد وهو لخمسة لزوج ليس لزوجته فرع وارث بالقرابة الخاصة(126)قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾(127). وولد الأبن وإن نزل كالولد إجماعا(128)أو لفظ الولد يشمل بناء على أعمال اللفظ في حقيقة(129)ومجازه(130)وعدم فرعها المذكور بأن لا يكون لها فرع(131)أو(132)لها فرع غير وارث كرقيق أو وارث بعموم القرابة لا بخصوصها كفرع بنت وقولي وارث هنا وفيما يأتي في الباب من زيادتي ولبنت وبنت ابن وأخت لغير أم أي لأبوين أو لأب منفردات(133)عمن يأتي قال تعالى في البنت: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾(134)ويأتي في بنت الأبن ما مر(135) في ولد الأبن وقال في الأخت: ﴿وَلَهُ أَخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾(136)والمراد الأخت لأبوين أو لأب دون الأخت لأم لأن لها السدس للآية الآتية وخرج بمنفردات ما لو اجتمع مع معصبهن أو أخوتهن أو اجتمع بعضهن مع بعض كما سيأتي بيانه وثانيها ربع وهو لأثنين لزوج لزوجته فرع وارث بالقرابة الخاصة ذكرنا كان أو غيره سواء أكان منه أيضا أم لا(137)قال تعالى: ﴿إِنْ كَانَ لَهُنَّ وَالِدٌ فَلَكُمْ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾(137)وجعل له في حالتيه ضعف ما للزوجة في حالتيها لأن فيه ذكورة وهي تقتضي التعصب فكان معها كالأبن مع البنت ولزوجة فأكثر ليس لزوجها ذلك أي فرع وارث بالقرابة الخاصة قال تعالى ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾(138)وثالثها ثمن وهو لها أي لزوجة فأكثر معه أي مع فرع زوجها الوارث سواء أكان منها أيضا أم لا قال تعالى: ﴿إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ﴾(139) والزوجان يتوارثان ولو في طلاق رجعي(140)ورابعها ثلثان وهو لأربع لصنف تعدد فرضه نصف أي لثنتين فأكثر من البنات أو بنات الابن أو الأخوات لأبوين أو لأب إذا انفردن عن معصبهن أو يحجبهن حرمانا أو نقصانا قال تعالى في البنات: ﴿إِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾(141)وبنات الابن كالبنت مما مر(142)والبناتان وبنات الابن مقيستان(143)على الأختين وقال في الأختين فأكثر(144)﴿إِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانُ مِمَّا تَرَكَ﴾(145)نزلت في سبع أخوات لجابر(146)حين مرض وسأل عن أرثهن منه فدل على أن المراد منها الأختان فأكثر(147) وثلث لأم ليس لميتها فرع وارث ولا عدد من أخوة وأخوات ولعدد من ولدها وقد يفرض لجد مع أخوة(148)وسدس لأب وجد لميتها فرع وارث ولأم لميتها ذلك أو عدد من أخوة وأخوات ولجدة لم تدل بذكر بين اثنتين ولبنت ابن فأكثر مع بنت أو بنت ابن أعلى ولأخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين ولو أحد من ولد أم

(1)سورة النساء: الآية 11

(2)سورة النساء الآية: 12

(3)سورة النساء الآية: 176

- (5) دولة المماليك تنقسم إلى قسمين: 1- المماليك البحرية بدأ حكمهم من سنة 648هـ إلى سنة 784هـ. 2- المماليك البرجية الجركسية، أخذت الحكم من سنة 784هـ إلى سنة 923هـ. ينظر: خطط المقرزي: نقي الدين أحمد بن علي المقرزي (ت 845هـ): 386/3-390 دار صادر: بيروت عن طبعة بولاق 1270هـ.
- (6) أكثر المماليك البرجية من أصل جركسي، جلب أصولهم الناص قلاوون. ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: جلال الدين السيوطي (911هـ): 34/2: دار احياء الكتب العربية: ط 1: 1976
- (7) ينظر: بدائع الزهور في وقائع الدهور: محمد بن أحمد بن اياس الحنفي المصري (ت 930هـ): 365/5: مطبعة الدولة 1931م.
- (8) ينظر: حسن المحاضرة: السيوطي: 94/2
- (9) ينظر: الطبقات الكبرى: الشعراي: عبد الوهاب بن أحمد الشاذلي (ت 973هـ): 111/2: مكتبة محمد علي صبيح وأولاده: مصر.
- (10) نسبة الى مسقط رأسه سنيكة.
- (11) ضببت بضم السين المهملة، وفتح النون، وإسكان الياء المثناة، وآخر الحروف تاء التانيث، بلدة من شرقية مصر. قال ياقوت الحموي: (من قرى مصر بين بلبس والعباسية) ينظر: معجم البلدان: الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله العمري (ت 626هـ): 270/3 مادة: سكيئة: دار صادر: بيروت 1977م.
- (12) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المنة العاشرة: الغزي: نجم الدين محمد بن محمد الشافعي (ت 1061هـ): 196/1 و 206: المطبعة: البوليسية: حريصا: 1958م.
- (13) ينظر: الضوء اللامع: الساوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت 903هـ): 234/3: منشورات دار مكتبة الحياة: بيروت.
- (14) ترجمته في التبر المسبوك: ص 131+الضوء اللامع: الساوي: 238/8
- (15) ترجمته في الضوء اللامع: الساوي: 212/8-214
- (16) ترجمته في الكواكب السائرة: الغزي: 111/3
- (17) ترجمته في الكواكب السائرة: الغزي: 119/2-120
- (18) ينظر: النور السافر: محي الدين عبد القادر بن الشيخ عبد الله العبد روسي: ص 120: مطبعة الفرات: بغداد: 1353هـ-1934م.
- (19) الفرائض: لغة: البيان والقطع والتقدير. ينظر: لسان العرب: ابن منظور أبو محمد بن مكرم بن منصور: 202/7: دار صادر: بيروت: ط 1: 1357هـ-1956م

اصطلاحاً: عرفها الإمامية: ما به يستحق الميراث وما به يمنع ومقادير سهام الوارث وترتيبهم في الإستحقاق وتفصيل أحكامهم مع الإنفراد والإجتماع وكيفية القسمة عليهم: ينظر: عنية النزوع الى علمي الأصول والفروع: الحلبي: حمزة بن علي بن زهرة (511-585هـ) تحقيق: ابراهيم البهادري: 309: المطبعة اعتماد: قم: 1417هـ.

عرفها الحنفية: هي علم بأصول من فقه وحساب تعرف حق كل التركة: ينظر: حاشية ابن عابدين: محمد امين: 757/6: مطبعة البابي الحلبي: مصر: 1386هـ: 1966م.

عرفها المالكية: هو الفقه المتعلق بالأرث وعلم ما يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق في التركة فحقيقته مركبة من الفقه المتعلق بالأرث ومن الحساب الذي يتوصل به إلى معرفة قدر م يجب لكل وارث ينظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: الرعيني: محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي: 406/6

عرفه الشافعية: يراد به معنى القطع والتبين والإنزال والإحلال والعطاء: ينظر: نهاية المحتاج الى شرح المنهاج: الرملي: شمس الدين بن أبو العباس: 2/3: مطبعة البابي: مصر: 1375هـ: 1938م عرفه الحنابلة شرعاً: العلم بقسمة الموارث... يقال أسباب الملك نوعان: اختياري: وهو ما يملك رده كالشراء والهبة، وقصري: وهو ما لا يملك رده وهو الإرث. ينظر: كشاف القناع: البهوتي: منصور يونس بن إدريس: 402/4: مكتبة النصر: الرياض.

(20) وهي ما يخلفه من حق كجناية وحد قذف أو اختصاص أو مال، ينظر: مغني المحتاج: الشرييني: 3/3.

(21) في النسخة (أ) و (ج) ميت.

(22) أي بنفس التركة لتأكد تعلقه بها: ينظر: فتح الجواد بشرح الإرشاد: المعري: شرف الدين اسماعيل بن ابي بكر: 2/2: المطبعة اليمنية: مصر: 1305هـ.

(23) زكاة: لغة: الزكاة: البركة والنماء، وصفوة الشيء، والطهارة، والمدح، والصلاح، ينظر: لسان العرب: ابن منظور: 358/14: مادة زكاة.

وفي الشرع: عبارة عن ايجاب طائفة من المال في مال مخصوص لمالك مخصوص: ينظر: التعريفات: الجرجاني: علي: بن محمد بن علي: تحقيق: ابراهيم: الابياري: ص: 117: دار الكتاب العربي: ط1: بيروت.

(24) جان: جنى: جنى الذنب عليه جنائية: جره، ورجل جان من قوم جناة وجناء. والجنائية: الذنب والجرم وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والآخرة: ينظر: لسان العرب: ابن منظور: 154/14: مادة جنى

- (25) مفلساً: كأنما صارت دراهمه فلوساً: ينظر: أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء: القنوي: القاسم بن عبد الله بن أميرعلي: 1/195: تحقيق: أحمد عبد الرزاق الكبيسي: دار الوفاء: جده: 1406هـ: ط1
- شريعاً: جعل الحاكم المديون مفلساً يمنع من التصرف في ماله: ينظر: مغني المحتاج: الشريبي: 4/146
- (26) مؤنة: جمعها مؤن، النقل، ما يتحملة المكلف من ثقل النفقة على من يليه من الأهل والولد. ينظر: معجم لغة الفقهاء: رواس قلعه جي وحامد صادق قنبي: ص398: دار النفائس: بيروت: 1985م: ط1
- (27) ولو كافراً من كفن وأجرة غسل وحمل وحفر وطم وحنوط. ينظر: نهاية المحتاج: الرملي: 4/6
- (28) معروف: المشهور المتعارف بين الناس خلاف المنكر، كل ما عرف بالشرع أو العقل حسنه. ينظر: معجم لغة الفقهاء: ص440
- (29) إن تعلق الدين بالتركة لا يمنع الأثر، وإنما يمنع التصرف فتكون التركة بكاملها كالمرهون بالدين وإن قل. ينظر: حلية العلماء: الشاشي: محمد بن أحمد الففال: تحقيق: ياسين أحمد ابراهيم: ص259: مؤسسة الرسالة: بيروت: 1400هـ: ط2
- (30) (بقرابة خاصة) في النسخة (ب).
- (31) الولاء: لغة مصدر المولى، وهو اسم لأبن العم، وللولي وللحليف، وللناصر وللمعتق. ينظر: لسان العرب: ابن منظور: 15/408 مادة (ولي) *القوسين المعقوفين زيادة من المحقق.
- (32) القسمة لغة: أسم من اقتسام الشيء. ينظر: لسان العرب: ابن منظور: 12/478 وفي الشريعة: تمييز الحقوق وإفراز الأنصاء. ينظر: التعريفات: الجرجاني: ص157.
- (33) المواريث: جمع ميراث وهو الحق المخلف عن الميت. ينظر: المطالع: محمد ابو الفتح البجلي الحنبلي: 1/299
- (34) السهام: الحصة والنصيب. ينظر: تاج العروس: الزبيدي: 8/352 مادة (سهم)
- (35) شريعاً: ما شرعه الله سبحانه وتعالى والناس في هذا شرع واحد سواء. ينظر: المعجم الوسيط: 1/482
- (36) الأصل: وهو في اللغة: أسفل الشيء وما يبنى عليه غيره، ويطلق على منشأ الشيء: لسان العرب: ابن منظور: 11/16 وفي الإصطلاح له معان كثيرة منها: أ- الدليل: كقولهم: أصل هذه المسألة

الكتاب والسنة- وهو المراد هنا- ومنه اصول الفقه أي أدلته. ب-الراجح:كقولهم:الأصل في الكلام الحقيقة أي الراجح عند السامع والمتبادل أي ذهنه هو الحقيقة لا المجاز.

ج-القاعدة الميسرة:كقولهم:اباحة الميت للمضطر على خلاف الأصل أي على خلاف القاعدة المستمرة. د.الصورة المقيس عليها:وهي إحدى أركان القياس، إذ لا بد فيه من أصل يقاس عليه، وفروع يلحقه حكم الأصل.ينظر:الوجيز في أصول التشريع الإسلامي:محمد حسين هيتو:ص27-28

(37)الإجماع:لغة يراد به تارة العزم وتارة يراد به الإتفاق.ومن اصطلاح الإصولييين:اتفاق مجتهدي امة محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)خاصة على أمر من الأمور الدينية:ينظر:المستصفي:الغزالي:1/110:طبعة1356هـ:مصر.

(38)الأخبار:جمع خبر وهو لغة:ما ينقل ويتحدث به.ينظر:المصباح المنير:الفيومي:1/222 اصطلاحا:أختلف المتحدثون في معنى الخبر على ثلاثة أقوال:
الأول:ما أضيف إلى النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، وإلى الصحابة، والتابعين، فهو بهذا يشمل المرفوع والموقوف والمقطوع.
الثاني:أنه خاص بالمرفوع، وفي تقريب النووي:أن فقهاء خراسان ومنهم الرافعي يسمون الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر.

الثالث:أنه يشمل الموقوف، والمقطوع.ينظر:تدريب الراوي في شرح تقريب النووي:السيوطي:جلال الدين عبد الرحمن بن أبو بكر:1/42:دار الكتب الحديث، ط2: 1985هـ

(39)الأولى:دني وقرب في النسب.ينظر:لسان العرب:ابن منظور:15/407

(40)ينظر:صحيح البخاري:البخاري:ابو عبد الله محمد بن اسماعيل:6732:بيت الأفكار الدولية

(41)علم الفرائض:هو الفقه المتعلق بالأرث والعلم الموصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة:ينظر:نهاية المحتاج:الرملي:2/6

(42)القاضي حسين:هو المحقق أبو علي بن محمد بن أحمد المروزي من كبار أصحاب القفال وكما يلقب بحبر الأمة وهو من أصحاب الوجوه ويذكر في كتاب الطبقات محلى بالألف واللام أحيانا وبدونها أحيانا أخرى.وله التعليق الكبرى وغير ذلك توفي بمرود سنة(462هـ):ينظر:تهذيب الأسماء واللغات:النووي:أبو زكريا محي الدين بن شرف:1/164:دار الفكر بيروت: ط1: 1966م

(43)الأصحاب:يطلق هذا المصطلح على اتباع الشافعي والمنسبين إلى مذهبه، سواء صحبة حقيقية أو مجازية(فالصحبة هنا الإجماع في من أتبع الإمام المجتهد فيما يراه من الأحكام فهو مجاز سببه الموافقة بينهم وشدة الارتباط بعضهم لبعض كالصاحب حقيقة)ينظر:معني

المحتاج: الشريبي: 9/1

(44) علم الفتوى: بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة، وعلم النسب: بأن يعلم الوارث من الميت النسب وكيفية انتسابه للميت، وعلم الحساب بأن يعلم من أي حساب تخرج المسألة وحقيقية مطلق الحساب أنه علم بكيفية التصرف في عدد لاستخراج مجهول من معلوم. ينظر: نهاية المحتاج: الرملي: 3/6

(45) في النسخة (ج) والنسخة (ب) (الميت)

(46) وجوباً: لغة الثبوت يقال: وجب البيع والحق يجب وجوباً لزم، وثبت. ينظر: المصباح المنير: الفيومي: 891/2

(47) حجر: لغة: الحجر - ساكن: مصدر حجر عليه القاضي يحجر حجراً إذا منعه من التصرف في ماله. ينظر: لسان العرب: ابن منظور: 167/4 مادة (حجر)

وفي الشريعة: هو منع الإنسان من التصرف في ماله بسبب صغره وجنونه ورقا. ينظر: القاموس الفقهي: سعد أبو حبيب: ص 77

(48) في النسخة (ب) تعلق وفي النسخة (ج) تعلق.

(49) أُرش: المال الواجب على ما دون النفس. ينظر: التريفات: الجرجاني: ص 11

(50) في النسخة (ج) لتعلق وفي النسخة (ج) تعلق

(51) في النسخة (أ) والنسخة (ج) ومبيع وفي النسخة (ب) مبيع

(52) مبيع: البيع: لغة: مبادلة شيء بشيء، وهو من أسماء الأضداد: أي تطلق على الشيء، وعلى ضده مثل الشراء. ينظر: لسان العرب: ابن منظور: 24/8 مادة بيع

واصطلاحاً: عرفه النووي في المجموع بأنه مقابلة مال بمال تمليكا. ينظر: المجموع شرح المذهب: النووي: يحيى بن شرف الدين: 145/9 + مغني المحتاج: الشريبي: 2/2

(53) الثمن: لغة: العوض، والقيمة والجمع اثمان وأثمن. ينظر: المصباح المنير: الفيومي: 117/1

واصطلاحاً: هو قيمة الشيء وسعره الذي يتم التراضي عليه، فهو أعم من القيمة التي هي السعر الحقيقي الذي يقوم به المقومون. أو هو ما يكون بدلاً عن البيع، ويتعلق بالذمة. ينظر: معجم لغة الفقهاء: رواس: ص 391

(54) لازم: فاعل لزم... أَلزم شيئاً لا يفارقه. ينظر: القاموس المحيط: آبادي: 73/3

(55) كتابة: وهي بكسر الكاف على الأشهر، مأخوذ من الكتب وهو الضم الجمع. ينظر: لسان العرب: 700/1

واصطلاحاً: عقد عتق بفضها بعوض منجم بنجمين فأكثر. ينظر: الحوي الكبير: الماوردي: علي بن

- حبيب البصري:140/18:تحقيق:علي محمد معوض:دار الكتب العلمية:بيروت:1414هـ:ط1
- (56) في النسخة(ب)حجر وفي النسخة(ج)أحجر
- (57)(حق)ساقطة من النسخة(ج)
- (58)الغرماء:لغة:هو جمع الغريم وهو الدائن.ينظر:المعجم الوسيط:2/657
- (59)الروضة في الفروع-(روضة الطالبين وعمدة المفتين)لمحي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الدين المتوفى سنة(676هـ)وهو الكتاب الذي اختصره في شرح الوجيز للرافعي وهو مطبوع عدة طبعات منها:أختصره الشيخ برهان الدين ابراهيم بن موسى الكركي الشافعي(ت853هـ)،وكتب عليه الشيخ زين الدين عمر بن أبي الحزم الكناني(ت738هـ)وعليه نكت اعز الدين محمد بن أبي بكر المعروف بأبن جماعة(ت819هـ).ينظر:كشف الظنون:عن اسامي الكتب والفنون:الرومي(المعروف بحاجي خليفة)المصطفى عبد الله القسطنطيني:1/929-930:دار الكتب العلمية:بيروت:1992م
- (60)ينظر:روضة الطالبين باب الفلس(3/433)
- (61)اليسر:أسم،ضد العسر،اليسر،بالفتح،ويحرك:اللين والانقياد،ويكون ذلك في الإنسان.ينظر:تاج العروس:الزبيدي:14/456مادة يسر
- (62)العسر:بضم العين وكسرهما وسكون السين مصدر عسر.الضيق واشدة وهي أيضا ضيق ذات اليد ومنه أعسر فلان إذا عجز عن أداء ما عليه من التزامات مالية.ينظر:معجم لغة الفقهاء:رواس:ص311
- (63)(وبعض تقتيره)في النسخة(ب)
- (64)خلافًا للحنفية فإنهم يقولون:إن كان حق الغير متعلقاً بعينه كالرهن والعبد الجاني والمشتري قبل القبض،فإن صاحبه يقدم على التجهيز كما في حياته.ينظر:تبيين الحقائق:الزيلعي:7/471
- (65)المطلق لغة:اسم مفعول من اطلقت القول إذا أرسلته من غير قيد ولا شرط.ينظر:المصباح المنير:الفيومي:2/514
- واصطلاحاً:هو اللفظ الخاص الذي يدل على فرد شائع،أو أفراد على سبيل الشيوخ.ولم يتقيد لصفة من الصفات.ينظر:مسلم الثبوت:الرازي:محب بن عمر بن الحسين:تحقيق:طه جابر العلواني:1/288:الرياض:ط1:1400هـ
- (66)العتق لغة:القوة والحرية والنجاة وهو خلاف الرق.ينظر:لسان العرب:ابن منظور:10/234 وفي الشرع:قوة حكمية يصير بها رأي المعتوق أهلاً للتصرفات الشرعية.ينظر:التعريفات:الجرجاني:ص85
- (67)سورة النساء من الآية(11)

(68) أسباب: جمع سبب، وهو ما يتوصل به إلى الشيء من غير تأثير فيه، أو ما جعل الشارع وجوده علامة على عدم الحكم. ينظر: معجم لغة الفقهاء: رواس: ص 239

(69) بيت المال: خزانة الدولة: وهو المكان الذي تجمع فيه الأموال العامة للدولة. ينظر: معجم لغة الفقهاء: رواس: ص 112

(70) ابو داود السجستاني: سليمان بن الأشعث بن أسحق بن بشير بن شداد بن عمر بن عمران الأزدي الحافظ أبو داود السجستاني الحنبلي ولد سنة (202هـ) وتوفي بالصرة سنة (275هـ) من تصانيفه، دلائل النبوة، السنن في الحديث، كتاب التفرّد في السنن/ كتاب المسائل التي سئل عنها الإمام أحمد، ناسخ القرآن ومنسوخه. ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: 2/225

(71) سنن ابو داود: رقم التصنيف: 51/242: دار الحديث: القاهرة

(72) العقل: الدية وعقل القتل يعقله عقلا: وداه وعقل عنه: ادى جنايته وذلك إذا لزمته دية فأعطاه عنه: لسان العرب: ابن منظور: 11/460 مادة عقل

(73) العصبية: عصبية الرجل بنوه وقرابته لأبيه، وكل من لم يكن له فريضة مسماة فهو عصبية إن بقي له شيء بعد الفرض أخذ. ينظر: تهذيب اللغة: النووي: 1/108 ان العصبية على ثلاثة أقسام: الأول: عصبية بنفسه: وهو أب الإنسان وأبنيه والذكور والمدلون بهما

الثاني: عصبية بغيره: وهم البنت وبنت الابن والأخت لأبوين أو لأب مع أخوانهن.

والثالث: عصبية مع غيره: وهم الأخوات من الأبوين أو من الأب مع البنات وبنات الأبن والفرق بين العصبية بغيره ومع غيره أنه إذا قلنا عصبية بغيره فذلك الغير عصبية بنفسه متعدي بسببه العصبية إلى الأنثى وإذا قلنا عصبية مع غيره لا بد أن يكون ذلك الغير عصبية بنفسه بل يكون عصبية تلك بجامعة لذلك، فالله سبحانه وتعالى أعلم.

(74) القتل معروف، يقال قتله إذا أماته بضرب أو جرح أو علة. ينظر: كتاب العين: الفراهيدي: 5/127

(75) الروض- مختصر الروضة في الفروع للنووي وهو لشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المعروف بابن القرى اليميني الشافعي (ت 837هـ) وقد شرحه القاضي زكريا الأنصاري. ينظر: كشف الظنون: حاجي خليفة: 1/919

(76) ينظر: مغني المحتاج: الشربيني: 3/4

(77) الشروط: الشروط أربعة أحدهما تحقق موت المورث أو إلحاقه بالموتى تقدير الجنين ميتا بجناية توجب الغرة أو حكما كمفقود حكم القاضي بموته إجتهادا. وثانها تحقق وجود المدلي إلى الميت بأحد الأسباب حيا عند الموت تحقيقا كان الوجود أو تقديرا كحمل أنفصل حيا لوقت يعلم وجوده عند الموت ولو نطفة. وثالثها تحقق استقرار حياة هذا المدلي بعد الموت رابعها العلم بالجهة

المقتضية للإرث تفصيلا وهذا مختص بالقاضي فلا تقبل شهادة الإرث مطلقة بل لا بد في شهادة من بيان الجهة التي اقتضت الإرث منه. ينظر: حاشية الجمل على شرح المنهج: سليمان الجمل: 7/4 (78) ابن الهائم: (756-815هـ) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عماد بن علي المصري المقدسي الشهير بابن الهائم المولود بالقاهرة والمتوفى بأورشليم سمع من العراقي وغيره برع في الفقه والعربية وتقدم في الفرائض والحساب، من مؤلفاته: أبرز الخفايا في الفن الوصيا، مرشده الطالب الى أسنى المطالب في الحساب، تحرير القواعد العلانية وتمهيد المسالك الفقهية، التبيان في تفسير غريب القرآن، والمقنع في الحبر والمقابلة، وهو قصيدة لامية شرحها وسماه المسمع. ينظر: معجم المؤلفين: رضا كحالة: 137/2+ الضوء اللامع: الساخاوي: 175/2

(79) الفصول (الفصول المهمة) يأتي في الفرائض لشهاب الدين أبو العباس أحمد بن الهائم أوله الحمد لله الذي لا يعزب أمر عن علمه، شرحها شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وسماه غاية الوصول إلى شرح الفصول. ينظر: كشف الظنون: حاجي خليفة: (1265-1266) طبعة (1362 هـ) (

(80) شرح الفصول المهمة في موارث الإمة المنسوبة لابن الهائم- للقاضي زكريا سماه الوصول إلى علم الفصول في مجلد. ينظر: كشف الظنون: حاجي خليفة: 195/4

(81) الموانع: لغة: خلاف الإعطاء: وهو تحجير الشيء. ينظر: لسان العرب: ابن منظور: 343/4 والموانع شرعا: لا يتوارث مسلم وكافر ولا يرث مرتد ولا يورث، ويرث الكافر وان اختلفت ملتتهما لكن المشهور لا توارث بين حربي وذمي ولا يرث من فيه رق والجديد ان من بعضه حر يورث ولا قاتل وقيل ان لم يضمن ورث ولو مات متوارثان بغرق او هدم او في غربة معا أو جهل أسبقهما لم يتوارثا. ينظر: منهاج الطالبين: ص 71

(82) ينظر: روضة الطالبين: 92/5

(83) الاختصار: اختصار الكلام: إيجازه والاختصار في الكلام أن تدع الفضول وتستوجز الذي يأتي على المعنى. ينظر: لسان العرب: ابن منظور: 243/4 مادة خصر

(84) البسط: نقيض القبض، بسطه يبسطه بسطا فأنسط... ويبسط الشيء: إذا نشره. ينظر: لسان العرب: ابن منظور: 258/3 مادة بسط

(85) في النسخة (ج) عشرة وفي النسخة (أ) والنسخة (ب) عشر

(86) (الهاء) في (تعبيره) ضمير يعود إلى (نووي)

(87) في النسخة (أ) والنسخة (ج) لأبوين وفي النسخة (ب) الأبوين

(88) في النسخة (ب) أو ابن

(89) الرد: لغة: الحبيسة في اللسان والردى والصرف والعطف والمردود. ينظر: تاج

- العروس: الزبيدي: 8/88 وفي المواريث اصطلاحا: صرف ما فضل عن فروض ذوي الفروض ولا مستحق من العصابات إليهم بقدر حقوقهم. ينظر: القاموس الفقهي: ص 147
- (90) ينظر: مغني المحتاج: الشربيني: 7/3+ روضة الطالبين: النووي: 5/92
- (91) محجوب: حجب: وكل شيء منع شيئا، فقد حجه كما تحجب الأخوة الم عن فريضة فإن الأخوة يجبون الأم عن الثلث إلى السدس. ينظر: لسان العرب: ابن منظور: 1/298
- وشرعا: منع من قام به سبب الإرث من ميراثه كله، ويسمى حجب حرمان أو بعضه، بوجوب شخص آخر، ويسمى حجب نقصات. ينظر: المجموع: النووي: 15/246
- (92) أصل المسألة: 12
- 4/1 زوج 3
- 6/1 أب 2
- عصبة ع ابن 7
- (93) في النسخة (ح) للأب وفي النسخة (ب) لأب
- (94) في النسخة (ج) لأبوين في النسخة (ب) الأبوين
- (95) في النسخة (ب) يسقط وفي النسخة (أ) والنسخة (ج) سقط
- (96) المسائل: الأمور التي يبحثها العلم لاحقة لموضوعه وتثبت بالبرهان. ينظر: الموسوعة الفقهية: الطائي: ص 46
- (97) أصل المسألة: 24
- 8/1 للزوجة 3
- 2/1 للبننت 12
- 6/1 بنت الأب 4
- 6/1 للأم 4
- ع الأخت 1
- (98) في النسخة (أ) والنسخة (ج) زوجين وفي النسخة (ب) الزوجين
- (99) أصل المسألة تصح المسألة 36
- 6/1 لأب 2 6
- 6/1 أم 2 6
- ابن بنت 5 5-10
- 4/1 زوج 3 9

(101) 24 أصل المسألة تصح المسألة 72

12 4اب/1

12 4أم/1

13-26 ابن-بنت 13

9 8/1 زوجة 3

(102) الإستغراق: هو الشمول لجميع الأفراد بحيث لا يخرج عنه شيء. ينظر: الموسوعة الفقهية: الطائي: ص 53

(103) الإلما: بكسر الهمزة؛ من يأت به الناس من رئيس وغيره، الإلما في الصلاة: من يتقدم المصلين ويتابعونه في حركات الصلاة، إلما المسلمين: الخليفة، ومن جرى مجراه. ينظر: معجم لغة الفقهاء: رواس: ص 88

(104) عادلا: العدل ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو أيضا الحكم بالحق، ورجل عادل أي جاز الشهاده فمن أجتنب الكبائر ولم يصر على الصغائر، وابتعد عن الأفعال الخسيصة؟ ينظر: الموسوعة الفقهية: الطائي: ص 37

(105) ينظر: مغني المحتاج: الشريبي: 6/3

(106) ينظر: حاشية الجمل: الجمل: 9/4

(107) ينظر: المصدر السابق

(108) ينظر: مغني المحتاج: الشريبي: 7/3

(109) العول: النقصان. وعال الميزان عولا، فهو عائل: مال. ينظر: لسان العرب: ابن منظور: 482/12 مادة عال

إذا اجتمع أصحاب الفروض وضاعت سهام المال عن أنصبتهم، أعلت الفريضة التي زيد في حسابها ليدخل النقص على كل واحد منهم بقدر حقه. والعول هو الرفع. ينظر: المجموع: النووي: 248/15

(110) الأرحام: جمع رحم المرأة، ثم صارت أنساب القرابة أرحاما وهم الأقارب من جهة النساء هنا وشرا: هم كل قريب ليس بذئ فرض في الكتاب والسنة أو الإجماع ولا عصبه. ينظر: التعريفات: الجرجاني: ص 96

(111) لحديث (الخال وارث من لا وارث له) ينظر: سنن ابي داود: ابو داود: 111/2

(112) وإنما قدم الرد لأن القرابة المفيدة لاستحقاق الفرض أقوى، وإذا صرف إليهم فالأصح تعميمهم، وقيل يخص به الفقراء منهم. ينظر: مغني المحتاج: الشريبي: 7/3

- (113) ينظر: مغني المحتاج: الشرييني: 8/3+روضة الطالبين: النووي: 93/5
- (114) في النسخة (أ) والنسخة (ج) لأب أو أم وفي النسخة (ب) لأم أو لأب
- (115) مدلون بهم: أي المذكورين ما عدا الأول لأن الأم تدلي وهي ذات فرض. ينظر: نهاية المحتاج: الرملي: 6/ 12 دل: فلان يدل على أقرانه كالبازي يدل على صيده: ينظر: لسان العرب: ابن منظور: 12/248 يدل الأب أي يتوصل ويمت وهو من إدلاء الدلو إلى الماء... وهو يدلي برحمه أي يمت بها. ينظر: النظم المستعذب: 26/2
- (116) في النسخة (ب) في كفية توريثهم إذا اجتمعوا مذهبان
- (117) الذهب قال الأسنوي: (إن المفتى به هو ما عبر عنه بالمذهب) أي المعنى به في هذه الطرق. ينظر: مغني المحتاج: الشرييني: 12/1
- (118) أهل التنزيل: وبه قطع ابن كج وصاحب المذهب والإمام ويسمون أهل التنزيل لتنزيلهم كل فرع منزلة أصله ومنهم من أخذ بالمذهب. ينظر: كتاب شرح الرحبية: عبد الرحمن السيني: 2/118
- (119) أهل القرابة: وهو مذهب أبي حنيفة وبه قطع البغوي والمتولي ويسمون بذلك لأنهم يورثون الأقرب فالأقرب كالعصابات قال النووي والأصح والأقيس الأول والمذهبان متفقان على إن انفرد ذوي الأرحام حاز جميع المال ذكرا كان أو أنثى وإنما يظهر الاختلاف عند اجتماعهم. ينظر: شرح الرحبية: عبد الرحمن السيني: 2/82
- (120) حكم: الحكم في اللغة: القضاء، وأصله المنع، يقال: حكمت السفية إذا أخذت على يده، ومنه سمي الحاكم لمنعه الظالم من الظلم. ينظر: القاموس المحيط: الفيروز آبادي: 3/123 مادة حكم. والحكم عند الإصوليين: بانه خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين على وجه الإقتضاء، أو التخيير أو الوضع. ينظر: الأحكام: الأمدي: 1/135
- (121) الشيخ عز الدين بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد بن مهذب السلمي - أبو محمد شيخ الإسلام، سلطان العلماء المصري الشافعي الدمشقي تفقه على الشيخ فخر الدين ابن عساكر وقرأ الأصل على الشيخ سيف الدين الأمدي وغيره، وسمع الحديث من الحافظ محمد بن أبي القاسم بن عساكر وعبد اللطيف بن أبي سعد البغدادي وغيرهما - ولد سنة (78هـ) وبلغ رتبة الاجتهاد، وإنتهت إليه رئاسة المذهب مع الزهد والورع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصلابة في الدين. توفي في الحادي عشر جمادي الأولى بمكة سنة (606هـ). ينظر: العبر: الذهبي: 5/260
- (122) الفروض: أي الأنصاء (المقدرة) أي المحصورة للورثة فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها إلا لرد أو عول (في كتاب الله). ينظر: نهاية المحتاج: الرملي: 6/12

- (123)خلاف الأصل أسم لشيء بني على غيره؟ينظر:التعريفات:الجرجاني:ص213
- (124)صنف:النوع والضرب من الشيء والجمع أصناف وصنوف.ينظر:لسان العرب:ابن منظور:189/9
- (125)الأنصباء:النصيب:الحظ من كل شيء....والجمع أنصباء.ينظر:لسان العرب:ابن منظور:761/2
- (126)ينظر:المهذب:الشيرازي:25/2
- (127)سورة النساء آية 12
- (128)حقيقة:هو الشيء قطعاً ويقينا،يقال:حق الشيء إذا ثبت وهو اسم لشيء المستقر في محله،فإذا أطلق يراد به ذات الذي وضعه واضع اللغة في الأصل كإسم الأسد للبهيمة،وهو ما كان قارا في محله والمجاز ما كان قارا في غير محله.ينظر:التعريفات:الجرجاني:ص95
- (129)مجاز:م جاوز وتعدى عن محله الموقوع له إلى غيره لمناسبة بينهما،أما من حيث الصورة أو من حيث المعنى اللزوم المشهور،أو من حيث القرب والمجاورة كاسم الأسد للرجل الشجاع.ينظر:التعريفات:الجرجاني:ص202
- (130)في النسخة(ب)لها فرع اصلا
- (131)في النسخة(ج)أو يكون لها فرع
- (132)وليس المراد الإفراد مطلقا فإنه لو كان مع كل من الأربع زوج فلها النصف
- (133)سورة النساء آية:11
- (134)أي من كون بنت الابن كالبنات اجماعا أو أن لفظ البنات يشملها بناء على أعمال اللفظ في حقيقته ومجازه
- (135)سورة النساء آية:176
- (136)ينظر:المهذب:الشيرازي:25/2
- (137)سورة النساء آية 12
- (138)سورة النساء آية 12
- (139)سورة النساء آية 12
- (140)طلاق رجعي:الرجعة:ثابتة الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى(والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)(البقرة:من الآية228)إى قوله تعالى:(وبعولتهن احق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا)(البقرة من الآية 228)والمراد به الرجعة عند جماعة العلماء وأهل التفسير وقال تعالى(وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف)(البقرة من الآية 231)أي الرجعة،ومعناه

إذا قاربن بلوغ أجلهن أي انقضاء عدتهن، وأما السنة: روى ابن عمر قال (طلقت امرأتي وهي حائض فسأل عمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقال: مره فليراجعها) متفق عليه، وروى ابن داود عن عمر قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها، وأجمع أهل العلم أن الحر إذا طلق الحرة دون الثلاث، أو العبد إذا طلق دون الإثنتين أن لهما الرجعة في العدة ذكره ابن المنذر. ينظر: حلية العلماء: الشاشي: 121/7

(141) سورة النساء: آية 11

(142) في النسخة (ج) (لما مر) أي في الولد اجماعاً، أو لأن لفظ البنات يشملهن بناء على أعمال اللفظي حقيقته ومجازه.

(143) مقيسان: القياس: لغة: بكسر القاف مصدر قاس وقاس الشيء قدره على مثاله. ينظر: لسان العرب: ابن منظور: 270/11

واصطلاحاً: فيه اتجاهان: 1- اتجاه المظهرين 2- اتجاه المثبتين

الاتجاه الأول: هو مساواة فرع الأصل في علة حكمه أو مساواة محل آخر في علة حكم له شرعي لا ندرك من نصه بمجرد فهم اللغة، وهو مساواة المسكوت عنه للمنصوص في علة الحكم.

الاتجاه الثاني: هو إثبات مثل حكم معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت. ينظر: فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت: 2/246+نهاية السؤل: الأسنوي: 2/4

(144) (فأكثر) ساقطة في النسخة (ج)

(145) سورة النساء آية 176

(146) جابر: هو جابر بن عبد الله بن عمر بن حزام أنصاري سلمى، صحابي، شهد بيعة العقبة وغزى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم (19 غزوة) أحد المكثرين من الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكانت له في أواخر أيامه حلقة بالمسجد النبوي يؤخذ عنه العلم كف بصره قبل موته بالمدينة (رضي الله عنه) ولد سنة 16 قبل الهجرة وتوفي سنة 78 هـ. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)

(147) ينظر: مغني المحتاج: الشريبي: 10/3

(148) ينظر: مغني المحتاج: الشريبي: 10/3+روضة الطالبين: النووي: 95/5

الخاتمة:

من كتاب (فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب) للشيخ زكريا الأنصاري قمت بتحقيق رسالة (كتاب الفرائض) وهي بحق من الرسائل الفقهية المهمة في الفقه الإسلامي حيث دون أبو زكريا الأنصاري

خلاصة علم المواريث بكلام موجز قيم وقد تناولت هذه الرسالة بقسمين من البحث: القسم الدراسي والقسم التحقيقي، أما القسم الدراسي تضمن نبذة موجزة عن حياة الشيخ الأنصاري، والقسم الثاني وهو التحقيق فقد اشتمل على كتاب الفرائض وشرح فيه الحساب الموصل الى معرفة القدر الواجب لكل ذي حق. ومن خلال ذلك بينت ما للفرائض من أهمية كبيرة بوجه عام، ولكتاب الفرائض أهمية أكبر، لأن الشيخ زكريا حذف الخلاف بين المذاهب في المواريث في هذا الكتاب، وهذه الأهمية هي التي دفعتني الى تحقيق مخطوط في هذا الموضوع.

وعلم الفرائض مكن المجتهدين وعلماء المسلمين، من معرفة نصف العلم، وهو أول علم ينزع من الأمة

فهرست مراجع ومصادر البحث مرتب على حروف الهجاء وهي بعد القرآن الكريم:

1- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء: القنوي: القاسم بن عبد الله بن أميرعلي: تحقيق: أحمد عبد الرزاق الكبيسي: دار الوفاء: جده: 1406هـ: ط1

2- بدائع الزهور في وقائع الدهور: محمد بن أحمد بن اياس الحنفي المصري (ت930هـ): مطبعة الدولة 1931م.

3- التعريفات: الجرجاني: علي: بن محمد بن علي: تحقيق: ابراهيم: الابياري: دار الكتاب العربي: ط1: بيروت.

4- تدريب الراوي في شرح تقريب النوي: السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبو بكر: دار الكتب الحديث، ط2: 1985هـ.

5- تهذيب الأسماء واللغات: النوي: أبو زكريا محي الدين بن شرف: دار الفكر بيروت: ط1: 1966م

6- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: جلال الدين السيوطي (ت911هـ): دار احياء الكتب العربية: ط: 1976

7- حاشية ابن عابدين: محمد امين: مطبعة البابي الحلبي: مصر: 1386هـ 1966م.

8- حلية العلماء: الشاشي: محمد بن أحمد القفال: تحقيق: ياسين أحمد ابراهيم: مؤسسة الرسالة: بيروت: 1400هـ: ط2

9- الحاوي الكبير: الماوردي: علي بن حبيب البصري: تحقيق: علي محمد معوض: دار الكتب العلمية: بيروت: 1414هـ: ط1

10- خطط المقرزي: نقي الدين أحمد بن علي المقرزي (ت845هـ) دار صادر: بيروت عن طبعة بولاق 1270هـ.

11- صحيح البخاري: البخاري: ابو عبد الله محمد بن اسماعيل: بيت الأفكار الدولية

- 12- الطبقات الكبرى: الشعراني: عبد الوهاب بن أحمد الشاذلي (ت973هـ): مكتبة محمد علي صبيح وأولاده: مصر.
- 13- الضوء اللامع: السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت903هـ): منشورات دار مكتبة الحياة: بيروت.
- 14- غنية النزوع الى علمي الأصول والفروع: الحلبي: حمزة بن علي بن زهرة (ت511-585هـ) تحقيق: ابراهيم البهادري المطبعة اعتماد: قم: 1417هـ.
- 15- فتح الجواد بشرح الإرشاد: المعري: شرف الدين اسماعيل بن ابي بكر: المطبعة اليمنية: مصر: 1305هـ.
- 16- كشاف القناع: البهوتي: منصور يونس بن إدريس: مكتبة النصر: الرياض.
- 17- كشف الظنون: عن اسامي الكتب والفنون: الرومي (المعروف بحاجي خليفة) المصطفى عبد الله القسطنطيني: دار الكتب العلمية: بيروت: 1992م
- 18- الكواكب السائرة بأعيان المنة العاشرة: الغزي: نجم الدين محمد بن محمد الشافعي (ت1061هـ): المطبعة: البوليسية: حريصا: 1958م.
- 19- لسان العرب: ابن منظور أبو محمد بن مكرم بن منصور: دار صادر: بيروت: ط1: 1357هـ-1956م
- 20- المستصفي: الغزالي: طبعة 1356هـ: مصر.
- 21- معجم البلدان: الحموي: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله العمري (ت626هـ): دار صادر: بيروت: 1977م.
- 22- معجم لغة الفقهاء: رواس قلقه جي وحامد صادق قنبي: دار النفائس: بيروت: 1985م: ط1
- 23- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: الرعيني: محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي
- 24- مسلم الثبوت: الرازي: محب بن عمر بن الحسين: تحقيق: طه جابر العلواني: الرياض: ط1: 1400هـ
- 25- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج: الرملي: شمس الدين بن أبو العباس: مطبعة البابي: مصر: 1375هـ: 1938م
- 26- النور السافر: محي الدين عبد القادر بن الشيخ عبد الله العبد روسي: ص120: مطبعة الفرات: بغداد: 1353هـ-1934م.

الملخص

تلخص منهجي في تحقيق كتاب الفرائض لأبي زكريا الأنصاري الشافعي (823هـ - 926هـ) بدراسة موجزة عن حياة الشيخ الأنصاري: اسمه، نسبه، مكانته العلمية ثم تناولت تحقيق كتاب الفرائض وذلك بمقابلت النسخ التي تمكنت من الحصول عليها، فلم أجد بينها اختلافا إلا في عدة أماكن، أشرت إليها في موضعه وأثبت ما رأيته مناسباً. وقد ذكرت موضع الآية من القرآن الكريم، سورتها، ورقمها. وخرجت الأحاديث النبوية وآثار الصحابة من كتب الحديث المعتمدة، ووثيق الأقوال والمسائل الفقهية في المذهب الشافعي من مصادرها إذا كانت مطبوعة، وقد اعتمدت كذلك على بعض الكتب المتأخرة عنه، وقد ذكرت في الهامش ما رأيته ضرورياً من التعليقات المتممة من الكتب الفقهية لتوضيح بعض المسائل. وترجمة الأعلام الواردة في النص من غير المشهورين، وذكرت مصادر الترجمة ولم أترجم للأعلام المشهورين (الخلفاء الراشدين) لعدم الحاجة إلى ذلك. وترجمة للكتب التي ورد ذكرها في النص المحقق، وأشرت إلى مصادر الترجمة. وشرحت بعض العبارات والمصطلحات الفقهية التي تحتاج إلى الشرح مستعينة بكتب المعاجم اللغوية والفقهية.

My method in inquiry AL-Faraedh Book for Abi Zakariya Al-Ansari Al-Shafe'ee (823 A.D. – 926 A.D.) by brief study about the life of Sheikh Al-Ansari; his name, his lineage, and his scientific position. Then, I started the inquiry of AL-Faraedh Book by comparing the available copies that I could have. I did not find any differences among them except in certain places I mentioned in my research each in its position and proved what I have seen correct. I mentioned the place, number of sura, and number of the verse of the Holy Koran. Also, I checked the Hadith of the prophet and the news of the prophet companions from the reliable books of Hadith. I documented the sayings and juristic issues in Al-Shafe'ee doctrine from the resources I the resources were printed. I depended on some modern books about the author. I mentioned in the margins the necessary comments from juristic books, which explains some matters and the biography of the infamous people who were mentioned in the text and mentioned the translated sources. I did not mention the famous people like caliphs because it is not necessary and explained some idioms and expressions that need for explaining by using the juristic and lingual references.